



جمهورية السودان
جامعة إفريقيا العالمية
كلية التربية بالتزامن مع اتحاد الجامعات الإسلامية في إفريقيا



ندوة التعليم الإسلامي في إفريقيا (2)

(الماضي، الحاضر، المستقبل)

جامعة إفريقيا العالمية - كلية التربية
5-3 جمادى الأولى 1440هـ - 9-11 يناير 2019م

تحت شعار:


﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ ١٤٣

المجلد الثاني

5-3 / جمادى الأولى / 1440هـ - 9-11 يناير 2019م

واقع التعليم الإسلامي في جمهورية مالي
(المشكلات والحلول)

إعداد:

د. عبدالله العزيز أبكر حسين 

السودان - جامعة الدلنج - كلية التربية - رئيس قسم التاريخ

المستخلص

◀ هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التعليم الإسلامي في جمهورية مالي والمشكلات والحلول لذلك، استخدمت المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى عدة نتائج من أهمها: أن التعليم في مالي له أهداف واضحة ومحددة، وأن أكثر المعلمين في المرحلة الابتدائية لم يتلقوا تكويناً تربوياً، وأن الماليين لم يعرفوا ثنائية التعليم وهو أن التعليم العلماني أثر على حياة الماليين عامة، وأوصت الدراسة بالدعم الكافي لنظام التعليم بجمهورية مالي لخدمة الماليين وبيئاتهم.

أهداف البحث:

- علي ضوء التساؤلات السابقة فإن الهدف الأساسي للدراسة يكمن في:
- التعرف على واقع التعليم الإسلامي في مالي
- معرفة لمحة تاريخية حول دخول الإسلام في مالي
- معرفة السمات العامة للتعليم الإسلامي في مالي
- مساعدة القارئ علي معرفة بعض المشكلات التي تواجه مسار التعليم في مالي، وسبل مواجهة تلك الصعوبات.

أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث في النقاط التالية: تتبع أهمية هذا البحث من النظر إلى الوضع الحالي للمدارس في العالم الإسلامي في ظل هذه التحديات الحالية التي يلزمنا القيام بدراسات حول تلك التحديات وذلك للتصدي لها عند الرجوع إلى المصادر والمراجع المتخصصة.

- كما تظهر أهمية البحث من خلال وجود الحملة الشرسة لإفساد المجتمعات الإسلامية من قبل أعداء الإسلام.

- ويتركز التحدي في مواجهة الأمة الإسلامية بالهجوم الشرس على مدارسها التي أعدتها لتثنية أجيالها وأبنائها؛ محاولة زلزلة أركانها واقتلاعها من جذورها وذلك في محاولات تغيير مناهجها وتغيير فلسفتها وتحريف أهدافها وتدجين طلابها.

- ومعلوم أن المدرسة هي حاملة رسالة الأمة وحامية حضارتها وصانعة أجيالها والأمينة على هذه الأجيال، فهي أداة الإسلام المنظمة لتحقيق رسالته وأهدافه وتحويلها إلى نماذج حية، وهي أهم ثغور هذه الأمة التي تحافظ على هويتها بما تصنعه وما تعده من أجيال، فإما أن تكون المدرسة قلعة الأمة وحصنها الحصين والصخرة التي تتحطم عليها أحلام الغزاة، وإما أن تكون الثغرة التي يؤتى الإسلام من قبلها، مما يحتم على الأمة الإسلامية أن تعضد من دور المدرسة، وأن تعمل على تقوية جذورها وأسسها؛ لكي تقف على أرض راسخة ثابتة من القيم والمثل والمبادئ لأداء رسالتها في إعداد الأجيال المؤمنة العابدة المبدعة.

إن المتأمل في الواقع التربوي في (مالي) وأيضا في غيرها من دول العالم الإسلامي يجد أن التحديات التي تواجه المدرسة التي يريدها الإسلام لأبنائه في ظل تداعيات العولمة، راجعة إلى نوعين من التحديات؛ خارجية وداخلية، فالخارجية تتمثل في الضغوط والتدخلات الخارجية التي تحاول طمس الهوية الإسلامية وتذويبها وتشويه الشخصية الإسلامية بوصفها بالإرهاب والتطرف تارة، وبوصفها بالجمود والتخلف تارة أخرى، أو التدخل السافر في صياغة أهداف ومناهج إعداد هذه الشخصية بحذف الكثير من النصوص من القرآن الكريم أو السنة المطهرة أو السيرة للزج بها بعيدا عن مسارها الصحيح، وهذا النوع هو أشد أنواع التحديات على منظور التربية والتعليم.

لمحة تاريخية وجغرافية عن جمهورية مالي:

١ - لمحة التاريخية:

إن جمهورية «مالي» الحالية، من البلدان الإفريقية التي وقعت تحت نير الاحتلال الفرنسي منذ أواسط القرن التاسع عشر الميلادي، ولكنها بعد نضال مرير تمكنت من الاستقلال عن فرنسا، بحلول عام ١٩٦٠م.. وقد تعاقبت على الدولة بعد الاستقلال ثلاثة أنظمة سياسية، اعتبرت فترة كل نظام جمهورية: الجمهورية الأولى: (١٩٦٠م - ١٩٦٨م). عهد الرئيس موديبو كيتا: ركزت فيه مالي على التنمية الاقتصادية، وواصلت تلقي المساعدة من الكتلة السوفيتية ومن الدول الغربية ومن الوكالات الدولية كذلك، وقد تحول هذا النظام في الأخير إلى حكم شيوعي استبدادي معاد للديانات والأعراف، وفيه تشديد كبير على النشاطات الاقتصادية الحرة. غير أنه في عام ١٩٦٨م قام الجيش بانقلاب عسكري بزعامة الملازم موسى تراورى عندما تدهورت الأحوال الاقتصادية، وأزاح موديبو كيتا عن السلطة، وتم تعطيل الدستور، والجمهورية الثانية؛ (١٩٦٨م - ١٩٩١م). عهد الرئيس موسى تراورى: بعد الإطاحة بموديبو كيتا، أصبح موسى تراورى رئيس الدولة، وتميزت بدايات فترته ببعض الإصلاحات، وخاصة حرية الاقتصاد، واحترام الأعراف والتقاليد الموروثة، وتقدير الديانات السماوية، بعد أن تم تعطيل الدستور الأول. وفي عام ١٩٧٤م صدر دستور جديد جعل مالي دولة الحزب الواحد، يسيطر عليها حزب (الشعب المالي الديمقراطي

الاشتراكي القومي) بزعامة موسى تراوري.

وفى أواخر الثمانينيات وطدت مالي علاقاتها مع العالم الغربي، وفي المجال الاقتصادي انتهجت سياسات السوق الحرة والخصخصة، بينما راح النفوذ السوفيتي يضعف، وتم إنهاء الحكم الدكتاتوري عام ١٩٩١م بحكومة انتقالية. الجمهورية الثالثة:

ابتداء من عام ١٩٩٠م هبت رياح الديمقراطية والحرية حول العالم، وأطلق عليها (رياح الشرق) ولم تكن مالي بمعزل عنها. فقد نظمت الجمعيات السياسية والنقابية؛ مثل المؤتمر الوطني للمبادرات الديمقراطية (سينيد C.N.I.D) والتحالف من أجل الديمقراطية في مالي (أديما) والاتحاد الوطني لعمال مالي (U.N.T.M) وجمعية مالي لحقوق الإنسان (A.M.D.H). وبدأت هذه الجمعيات والأحزاب السياسية تنظم منذ ١٩٩٠ مسيرات ومظاهرات للاحتجاج ضد الصعوبات الاقتصادية، والمطالبة بالتعددية الحزبية.

انضم جزء من الجيش بقيادة أمادو توماني توري (A.T.T) إلى الحركة الديمقراطية، وقام بتنفيذ الانقلاب في ٢٦ مارس ١٩٩١م، وانتهت بذلك الجمهورية الثانية، وأنشئ مجلس المصالحة الوطنية قبل أن تحل محله اللجنة الانتقالية لخلص الشعب في ٢٨ مارس ١٩٩١م [١].

أعدت اللجنة الانتقالية في ٢٩ مارس الوثيقة الأساسية حيث تم تعليق الدستور وحل الحكومة والمجلس الوطني والمكتب التنفيذي لحزب الاتحاد الديمقراطي لشعب مالي. دعا المؤتمر الوطني المنعقد في الفترة من ٢٩ يوليو إلى ١٢ أغسطس ١٩٩١م إلى التعددية الحزبية الشاملة ووضع الخطوط العريضة للدستور المقبل الذي صوت له في ١٢ يناير ١٩٩٢م وفى أواخر الثمانينات وطدت مالي علاقاتها مع العالم الغربي، وفي المجال الاقتصادي انتهجت سياسات السوق الحرة والخصخصة، بينما راح النفوذ السوفيتي يضعف، وتم إنهاء الحكم الدكتاتوري عام ١٩٩١م بحكومة انتقالية. ٢١ - لمحة جغرافية عن جمهورية مالي:

موقعها، مساحتها، حدودها، عدد سكانها - دياناتها - نسبة المسلمين.

أولاً: موقعها:

تقع جمهورية مالي في قلب منطقة غرب إفريقيا وهي دولة ساحلية صحراوية، حيث إن الصحراء الكبرى تغطي نصف شمالها، في حين تكثر الحشائش الخضراء في باقي قطرها، وخاصة القطر الجنوبي الغربي منها، وموقعها الجغرافي يسمح بوجود ثلاثة أقاليم مناخية مكملة لبعضها البعض وتتميز بغياب المناخ الاستوائي.

ثانياً: مساحتها: تبلغ مساحتها حوالي ١,٢٤٠,١٩٢ كلم^٢

ثالثاً: حدودها: تحدها سبع دول: الجزائر في الشمال، وكوت ديفوار، وغينيا في الجنوب الغربي، وبوركينا فاسو، والنيجر في الشرق، والسنغال وموريتانيا في الغرب.

رابعاً: عدد سكانها:

يبلغ عدد سكان مالي (بتعداد عام ٢٠٠٩م) ١٧٦,١٧٦,٥١٧ نسمة.

Edition tropic ص ٤٧ (٢٠٠٧)

دياناتها:

توجد في جمهورية مالي ديانتان من الأديان السماوية؛ هما: الإسلام، والمسيحية: (الكاثوليك والبروتستانت) وإلى جانب هاتين الديانتين يوجد بعض الجماعات من عبدة الأوثان.

سابعاً: نسبة المسلمين: يشكل المسلمون في هذا القطر الإفريقي نسبة ٩٥٪ من تعداد ١٩٩٢م، وهناك بيانات تدل على أن النسبة أكبر من هذا القدر، للإعلان المستمر من المسيحيين والوثنيين إسلامهم، ولا يتحول مسلم إلى المسيحية أبداً، ولكن قد يتحول الوثني من الوثنية إلى المسيحية، وذلك لا يؤثر على نسبة المسلمين وإنما يقلل من نسبة الوثنيين لصالح النصرانية فقط - كجري ص ٤١ (٢٠١٤م).

التعليم العربي الإسلامي في جمهورية مالي:

المدارس العربية الإسلامية:

شهدت جمهورية مالي قبيل استقلالها أجناساً من المدارس تختلف من حيث

اللغة المستعملة، والغاية المستهدفة منها:

المدارس الفرنسية: هي التي تستعمل اللغة الفرنسية كلغة تعليمية، وهي تعد التعليم الرسمي في البلاد، عامة كانت أم خاصة.

المدارس العربية (الفرنسية العربية): هي التي تعتمد اللغة الفرنسية لغة التدريس، وتدرس اللغة العربية فيها كمادة دراسية.

المدارس العربية: هي التي تستعمل اللغة العربية لغة تدريس، ويمكن تدريس اللغة الفرنسية فيها كمادة.

نشأتها:

تعد هذه المدارس امتدادًا طبيعيًا وتطورًا للتعليم القرآني والديني الذي عرفته البلاد عبر تاريخها العريق وبخاصة أيام ازدهار التعليم الإسلامي العربي في ممالك وإمبراطوريات إفريقيا التي تحتضن جمهورية مالي الحالية أهم مراكزها العلمية والثقافية كتنبكت، غاو، جني الخ، كما يمثل شعب مالي أبرز الشعوب التي أقامت تلك الممالك والإمبراطوريات ولكن فضل هذا النظام الجديد (إنشاء المدارس الحديثة) يعود إلى الإدارة الفرنسية الاستعمارية التي أنارت الطريق بتأسيس مدرسة عربية في مدينة جني عام ١٩٠٨م حيث المدارس القرآنية منتشرة. وكان الهدف استخدام اللغة العربية وتسخيرها لنشر الحضارة الفرنسية الغربية في بيئة مسلمة محافظة؛ ونظرًا لقلة العدد في جني؛ ورغبة أهالي تنبكت في المدرسة، وابتعث أولادهم إليها، أنشأ الحاكم الفرنسي مدرسة مماثلة في تنبكت عام ١٩١٠م وبدأت هاتان المدرستان تتحولان تدريجياً إلى الفرنسية، فتعملان ولو عن طريق الخداع على نشر الفكر الفرنسي، وتهيئة الجو لتقبل الحضارة الفرنسية.

ويعتبر العام ١٩٤٥م تاريخ ظهور أول مدرسة عربية إسلامية بمدينة كاي (Kayes) وهي مدرسة الفلاح التي أسسها الشيخ محمود باه، وفي عام ١٩٤٦م ظهرت المدرسة الثانية بمدينة سيقو وهي المدرسة الاتحادية التي أسسها الشيخ الفاضل/ أبوبكر تيام وهاشم تيام، واتخذ الأستاذ سعد عمر تورى مساعدًا وكان آنذاك خياطًا. وبعد مضي سنتين من تأسيس هذه المدرسة انقسمت إلى مدرستين: مدرسة سبيل الفلاح والنجاح التي انفرد بها أبوبكر تيام، ومدرسة الفلاح التي استقل بها سعد عمر تورى، وقد وضع المستعمر الفرنسي عراقيل

أمام هؤلاء المشايخ وعلى الرغم من حصولهم على الترخيص الرسمي ولكن تجاوزوها بفضل الله. سيسي ص ٦ (٢٠٠٧).

وفي عام ١٩٥٢م أسس إبراهيم جابي مدرسة قرآنية بقرية جامار بوكو، ماركالا Diamarabougou، Marcela بموجب القرار رقم APAS/٣/٣٩٢٨ من والى السودان الفرنسي بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٥٢ ولا تزال هذه المدرسة تمارس رسالتها إلى يومنا هذا، وتضم المرحلة الابتدائية، والإعدادية، ففي منتصف الخمسينيات ظهرت مدرسة أخرى في بماكو العاصمة للمشايخ الفضلاء: محمد تورى - ومحمد سيسي - ومحمد كانت - ومحمد كنجابي عرفت باسم شمس الهدى وأفل نجمها في الثمانينيات باسم «شمس الهدى». وبشكل عام، لم تكن علاقة تلك المدارس الأهلية جيدة مع الإدارة الاستعمارية وفي هذه الظروف الحرجة نالت جمهورية مالي استقلالها عام ١٩٦٠م. سيسي ص-٧، ٢٠٠٧. مراحل تطور المدارس العربية:

اجتازت المدارس العربية بعد الاستقلال ثلاث مراحل زمانية متداخلة، لكل مرحلة ظروف وسمات تتميز بها، وهي:

المرحلة الأولى: فترة التأسيس من الاستقلال ١٩٦٠م إلى الانقلاب العسكري ١٩٦٨م.

المرحلة الثانية: من ١٩٦٨م إلى ١٩٨٥م.

المرحلة الثالثة: من ١٩٨٥م إلى يومنا هذا.

إن الاستقلال والسيادة الوطنية والحاجة الملحة إلى أطر وطنية نبهت الشعب إلى تراثه العلمي والثقافي والحضاري، وأثار الغيرة لدى المواطنين، تجلت مظاهرها في كثرة المدارس العربية التي حاولوا تأسيسها أو بعثها على نمط الغرب، ولم تقتصر هذه المبادرة على الشعب وحده، بل إن الحكومة الأولى بعد الاستقلال - على الرغم من الاتجاه الاشتراكي - تعد جزءاً مكملًا للشعب فلم تعارض رغبة المواطنين، وإن لم تكن موافقة تماماً على المحتوى والمنهج المطبق في المدارس؛ إذ إنها تريد تعليماً عربياً أو فرنسياً يلبي حاجة الدولة القائمة، ويُعد أطراً منتجة قادرة على حلّ المشكلات التي تواجه الدولة الجديدة. ومن ثم بعثت طلاباً للدراسة في جمهورية مصر العربية بمنح مالية،

واستوعبتهم في الوظائف العمومية بعد العودة، كما منحت منحًا للطلاب الذين ذهبوا إلى مصر بقنوات غير رسمية، ووجهتهم إلى التعليم المهني والتقني. بل إنها سعت إلى استيعاب المدارس العربية وتحويلها إلى مدارس رسمية ثنائية اللغة كما هو حال المدرسة الفرنسية العربية بحي دار السلام في باماكو، التي أسسها قبل الاستقلال جماعة شباب السودان الفرنسي الذين درسوا في مصر، مثل: محمد سنوسي، ومحمد فودي كيتا، ومحمد الأمين تكتارا، والحاج كابني كبا، وعرضت عليهم الحكومة طلب تحويلها إلى مدرسة رسمية. فتمت الموافقة والتنفيذ في عام ١٩٦٢م وقررت هذه الحكومة تعليم اللغة العربية كمادة اختيارية وذلك في العام الدراسي ١٩٦٥ - ١٩٦٦م بثانوية أسكيا محمد في باماكو المرحلة الثانية ١٩٦٩ - ١٩٨٥م فترة الانتعاش في ظل الحكومة الثانية:

إن النظام العسكري الذي يسعى لإرضاء الشعب رفع المراقبة والقيود عن المدارس، واعتبرها أصولاً ودعائم للإسلام، والمادة العاشرة من المرسوم الجمهوري الصادر في سبتمبر ١٩٧١م تقرر بان المدارس العربية تمثلها جمعية مالي للاتحاد وتقدم الإسلام (AMUPI). من هذا المنظور فتح الباب على مصراعيه للمدارس، وانتشرت بل زحفت عشوائياً على طول البلاد وعرضها، دون تنظيم أو متابعة، وحولت بعض الأسر الدينية خلاويها (الكتاتيب) إلى مدارس؛ خشية أن تفقد مكانتها الاجتماعية والدينية. وقد ساعد على الانتعاش أمور منها:

- تسامح السلطات واحترامها لرجال الدين
- تطور العلاقات السياسية بين مالي والدول العربية
- منحت السلطات ساحات للمدارس، وخاصة في العاصمة باماكو
- مكانة مؤسسي هذه المدارس في المجتمع، فمعظمهم من أسر محترمة، تحتل مكانة اجتماعية وتاريخية.
- تفجر ينابيع البترول في العالم العربي، وخاصة دول الخليج، وسخاء العرب قادة وشعوباً على التعليم العربي في أفريقيا. وعي الشعب المالي بأن المدارس يمكن أن تكون مصادر للمعارف والعلوم، وأنها لا تقتصر على اللغة الفرنسية.

● التنافس بين القرى المتجاورة، وكل قرية تفتخر بوجود مدرسة عربية فيها.

من أهم مميزات هذه المرحلة:

فتح مركز رقي اللغة العربية بوزارة التربية الوطنية بهدف ترقية التعليم العربي في مالي عام ١٩٧٩م.

صدور قرار من مجلس الوزراء المنعقد في ٢١ أبريل ١٩٨٢م بتحويل المدارس العربية من إشراف وزارة الداخلية والأمن إلى إشراف وزارة التربية الوطنية. وهذا القرار يمنح المدارس صبغة شرعية، ويعتبرها مؤسسات تعليمية، ويطبق عليها القوانين واللوائح المطبقة على المدارس العلمانية. مطالبة المدير الوطني للتربية الأساسية مديري الإدارات الإقليمية التربوية ومفتشي التعليم الأساسي بإجراء إحصاء شامل ودقيق عن التلاميذ والمدارس، وإيفائه بالنتائج في مدة أقصاها مارس ١٩٨٣م وذلك بقصد السيطرة على المشكلات التي يحتمل أن تواجه تلك الشريحة، صدور المرسوم الجمهوري رقم ١١٢- PG- RM المتعلق بتنظيم المدارس في ثماني مواد بإمضاء رئيس الحكومة، ووزير التربية الوطنية بتاريخ ٣٠ أبريل ١٩٨٥م. استيعاب المدارس العربية في امتحان الشهادة الابتدائية على مستوى الدولة تحت إشراف وزارة التربية الوطنية عام ١٩٨٥-١٩٨٦م. ازدياد عدد خريجها الذين يتمكنون من مواصلة دراساتهم في المعاهد والجامعات العربية والإسلامية، وخاصة في السعودية، ومصر، وليبيا، والمغرب. وهنا يمكن القول: إن الفرصة كانت سانحة لمديري هذه المدارس كي يقوموا بتطويرها تطويراً شاملاً، منهجياً وعلمياً وإدارياً؛ مواكبة لمتطلبات المجتمع المعاصر، وذلك ما لم يتحقق في هذه المرحلة إلا لدى القليل سيسي ص ١٠، ٢٠٠٧.

المرحلة الثالثة من ١٩٨٥ إلى يومنا هذا:

تعد هذه المرحلة بداية عهد جديد للتعليم العربي في مالي، حيث أصبحت المدارس تحت إشراف وزارة التربية الوطنية، وأخضعت للأنظمة والقوانين التي توجه التربية الوطنية، وحصلت على المساعدة الفنية من الحكومة، كالتوجيه والتأطير، وتنظيم الامتحانات الابتدائية عام ١٩٨٥ - ١٩٨٦م، والإعدادية ١٩٨٩-١٩٩٠م، كما بذلت جهودات لتوحيد المقررات الدراسية بقيادة مركز رقي اللغة العربية بالوزارة وممثلي المدارس. وبذلك اتخذت المدارس طريقها نحو التنظيم

والتطوير، وعززت الحكومة جهودها السابقة بتكوين المعلمين في دورات تدريبية بالتعاون مع المنظمات العربية: ألسكو (ALESCO) وإيسيسكو (ISESCO) وغير العربية كاليونيسيف (UNICEF).

ويتقديم مساعدات مادية لبناء فصول دراسية أو ترميمها، ولم تصل المدارس إلى نهاية التسعينيات حتى أعد مركز رقي اللغة العربية بوزارة التربية الوطنية مقررات المرحلة الثانوية. تلك المرحلة التي أثارَت ضجة كبيرة بعد ثورة ٢٦ مارس ١٩٩١م.

ويمكن أن نجمل أهم أحداث هذه المرحلة في النقاط التالية:

● أعداد مركز رقي اللغة العربية منهجا تعليميا للثانوية الأدبية عام ١٩٩٠م ولكن لم يعتمد رسميا.

● تعيين مفتش للمرحلة الثانوية مستقل عن المركز

● تنظيم امتحان الشهادة الثانوية الوطنية في المدارس العربية عام ١٩٩٢م

● إلغاء الثانوية العربية في العام التالي عام ١٩٩٣م

● انعقاد ندوة وطنية لدراسة مشكلات المدارس العربية بتاريخ ١٩٩٢/٨/٣م.

واختتمت الندوة بتوصيات مهمة، منها:

● تقديم الدعم المادي للمدارس العربية الأهلية للمصلحة العامة.

● فتح قسم اللغة العربية في المدرسة العليا لإعداد أساتذة المرحلة الثانوية

(المعهد العالي) EN Sup

ولقد تم تنفيذ التوصية الأخيرة فعلا في العام الدراسي ١٩٩٣-١٩٩٤م

اعتمادا على الشهادة الثانوية التي منحتها الوزارة، ومساندة من وزير التعليم

العالي آنذاك بابا عاقب حيدر حفظه الله، واعتبرت طريقه مشكلات عويصة،

ولكن تخطاها بقدرة الخالق، وهاهو الآن قد اكتمل واستوى على سوقه كأبي

قسم في الجامعة أو في المدرسة العليا EN Sup. الاعتراف الضمني بالشهادات

التي تمنحها المدارس بما فيها الثانوية؛ وذلك باستيعاب حاملها في الوظائف

العمومية بعد إعدادهم مهنيا لمدة أشهر، كما ورد في خطاب الوزير (حيدر)

الذي ألقاه بمناسبة اختتام الندوة.فتح معهد الهجرة التربوي بتتكة عام ١٩٩٧م

لإعداد معلمي المرحلة الابتدائية إعدادا عاما، ومعلمي المرحلة الإعدادية في العلوم: الرياضيات والكيمياء والفيزياء. انعقاد ندوة ثانية أوسع نطاقا تحت رعاية وزير التعليم العالي البروفسور يونس همي ديكور في شهر مارس ١٩٩٩ لدراسة أوضاع التعليم العربي في مالي، وخاصة تنظيم المرحلة الثانوية، واستيعابها من جديد في امتحان الشهادة الثانوية الوطنية. ولكن حدث تعديل وزاري عقب تلك الندوة واستبدل بالوزير ديكور وزير آخر؛ فذهبت توصيات الندوة أدراج الرياح، ونوّمت في الدرج. انعقاد ندوة ثالثة برعاية وزير التربية الوطنية البروفسور ممدو لامين تراوري في الفترة ٩-١٢ يونيو ٢٠٠٣م لإيقاظ تلك التوصيات النائمة أو بعثها، وخاصة ما يتعلق بالمرحلة الثانوية، وهي في حيز التنفيذ، ويتابع المشروع بكل جدية من قبل المفتش العام للثانويات، ومركز رقي اللغة العربية، واتحاد المدارس بكثيف الدورات التربوية للمدرسين والمديرين والموجهين، حيث تم تنفيذ ما يبلغ ٢٢ دورة تربوية ما بين ٢٠٠٢-٢٠٠٦م وبلغ عدد المستفيدين ٢١١٧ مدرسا ومديرا. إعداد كتب مدرسية تحت إشراف مركز رقي اللغة العربية وتوزيعها على المدارس مجانا.

كجيري ص-٧٦ (٢٠١٤)

تقويم النظام المدرسي:

على الرغم من المشكلات والأزمات التي تعانيها المدارس، فقد شهدت قفزات إرادية في عددها الكمي، وعدد الفصول، والتلاميذ، والمعلمين، حيث ارتفع عددها من ١٧٦ مدرسة و٢٣٦ قاعة دراسية (فصلا) و٤٢٣٤٦ تلميذا و٩٠٦ مدرسين عام ١٩٨١م إلى ٢٩٣ مدرسة، و١٨٠٠ قاعة دراسية، و٩١١٧٣ تلميذا و٣٣٩٨ مدرسا عام ١٩٩٣م وإلى ٦٢٩ مدرسة، و٢٧٨٨ قاعة دراسية، و٩٧١٨٢ تلميذا و٣٨٥٢ مدرسا عام ١٩٩٩م. وتحدد آخر إحصائية ٢٠٠٥-٢٠٠٦م عدد المدارس بـ ١٠٧٨ مدرسة، و٢٠٢٢٢٣ تلميذا و٦٤٦٣ مدرسا في التعليم الأساسي. وهذا العدد خاص بالمدارس التي تفضلت بتزويد مركز التخطيط والإحصاء التربوي (CPS) بالمعلومات عبر الاستبانات التي تقدمها مراكز التنشيط التربوي. وهؤلاء التلاميذ يمثلون المادة الخام التي تشكل المخرج الرئيس لهذا النظام، علما بأن

مخرجات أي نظام هي التي تساعدنا على الحكم بجذواه وفعاليتته، وجدارته بالبقاء أو الحكم عليه بالقصور، وضرورة إجراء تعديلات إصلاحية عليه. فإذا أمعنا النظر في نواتج مدارسنا المتمثلة في: خريجها من حيث الكم والنوع، وأثرهم على الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية، مشاعر العاملين بها، وردود أفعالهم، وكذلك المجتمع من حولها فإن التقييم الكلي يبين لنا: أن نسبة التسرب المدرسي أو الفاقد التعليمي يرتفع حسب التقدم في المراحل الدراسية، فمثلاً أثبتت الإحصائيات أن عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية ٨٣٣٥١ العام الدراسي ١٩٩٨-١٩٩٩م والمرحلة الإعدادية بـ١٠٨٨٣ في العام نفسه، والمرحلة الثانوية بـ١٩٨٣ تلميذاً. وكلية الآداب واللغات والفنون والعلوم الإنسانية بجامعة باماكو هي الجهة الوطنية الوحيدة التي تستقبلهم في المرحلة الجامعية، فتحجز لهم ما بين ٦٠ و٥٠ مقعداً، ويجتاز امتحان القبول أقل من العدد المطلوب غالباً. فنسبة التسرب المدرسي إذن مرتفعة، وبشكل فظيع في المدارس العربية، وتزداد في أوساط البنات أكثر. عدد الأطر الذين أعدهم النظام منخفض جداً مقابل عدد الأطفال الذين يلتحقون بالمدارس. الحاجة ماسة إلى إستراتيجية من الحكومة، ومن مديري المدارس وأولياء الطلاب، والمهتمين بالقضايا الإنسانية والعربية إلى البحث عن حلول جذرية وتقديم دواء ناجع لهذا المرض العضال في جسم العروبة والإسلام.

ومن أهم التحديات أمام التعليم في مالي:

التحديات من ناحية المناهج الدراسية:

لا يخفى على أحد من التربويين أن للمناهج الدراسية أهمية كبيرة في العملية التعليمية؛ حيث إنها تقع موقع القلب من التربية وهي أداؤها؛ لتحقيق أهداف العملية التعليمية، ولأن أغلب عناصر التعليم من المعلم، والكتاب، والوسائل الأخرى، تركز على المناهج الدراسية، والمناهج الدراسية السليمة هي التي تحقق أهدافها المنشودة. على الرغم من أهمية المناهج الدراسية في التربية والتعليم فإن مناهج المدارس العربية برمتها في مالي تعاني من مشكلات منهجية، كما أشار إلى ذلك كل من عبد الرحمن عبدالله سيسى (٢٠٠٧م) وسنكاري (٢٠٠٩م) وسيسى (٢٠١٠م) حيث إنهم توصلوا إلى أن مناهج المدارس العربية في مالي

تواجه مشكلات منهجية عديدة، وأنها تكاد تتصدّر أيّة دراسة تتناول المدارس العربية في مالي، فقد أشار (Cisse، 1992) إلى أنّ المدارس العربية في مالي تعاني من مشكلات منهجية، وأنّ مناهجها الدراسية مبعثرة، ومعظمها مستوردة من دول عربية مختلفة، وأمّا سيسبي (2009م) فناشد الجهات المعنية كافة بتطوير أهداف تلك المدارس حتّى تتلاءم مع السياسة التعليمية العامّة للدولة، وبوضع محتوى تعليمي جديد يراعي مجتمع مالي بكلّ مكوناته، وخصوصياته، ويلبّي حاجات العصر، وتطلّعات المستقبل. وتوصل سنكاري (2009م) في دراسته إلى أنّ الاعتماد على المناهج الدراسية المستوردة، قد أدّى إلى تعدّد التيارات الفكرية متباينة الأفكار، متعارضة الاتجاهات، ممّا نجم عنه صراع، قد يقود المجتمع إلى التصدّع والتخلف وأمّا سيسبي (2010م) فوضّح أنّه لا توجد أهداف واضحة لمعظم المواد الدراسية في وثيقة المنهج، واعتمادها على الجوانب المعرفية، وإهمال الجوانب الأخرى؛ فضلاً عن توفّر الكتب المدرسية التي تتناسب مع السياسة التعليمية للدولة. وتأييداً لما سبق، فقد أجرى كمارا (2012م) حواراً مع مجلة قراءات أفريقية بتاريخ 8 فبراير 2012م، والذي صرّح فيه بوجود بعض تلك المشكلات المنهجية مشيراً إلى قصور مناهج المدارس العربية عن تغطية المهارات المختلفة للطالب، ممّا يؤدي إلى شعوره بالدونية في المجتمع. ونظراً إلى ما تعاني منه المدارس العربية في مالي من المشكلات المنهجية، وبناءً على نتائج الدراسات التي تناولت المدارس العربية في مالي، استطاع المفتش العام للغة العربية في المدارس الثانوية الحكومية، ورئيس قسم اللغة العربية في كلية الآداب بجامعة باماكو سابقاً (السيد عمر كان) بالتعاون مع مسؤولي المدارس العربية، والإدارة الوطنية للتعليم الثانوي، وضع منهج رسمي موحد للمدارس الثانوية العربية، وفرضت الإدارة الوطنية للتعليم الثانوي تطبيقه في المدارس العربية الثانوية برسالتها تحت الرقم: 477 المؤرخة في: 20/10/1992م واعتبرت تلك المدارس العربية الثانوية ثانويات أدبية، يستحق خريجوها الالتحاق بكلية الآداب والتربية فقط دون الكليات العلمية. وفي الفترة 9-12/6/2003م نظمت وزارة التربية الوطنية ورشة عمل؛ لإعادة النظر في المناهج الدراسية الرسمية المقررة على المدارس العربية، وذلك بعد

مضيّ عشر سنوات على تاريخ بنائها، وشاركت في الورشة الإدارات الوطنية للتربية، وكبار الخبراء المختصون في مجال المناهج الدراسية، والاتحاد الوطني للمدارس العربية، وشركاء دولة مالي الفنيون، وبعض المنظمات الخيرية غير الحكومية، والنقابات المحليّة، وجمعية أولياء أمور الطلاب. وهدف المشروع إلى تطوير المناهج الدراسية لتلبي متطلبات سوق العمل مع احترام تعليم مواد التربية الإسلاميّة باعتبارها مادة دراسيّة مستقلّة، وتفاذي النقص الموجود فيها. وفي ختام الورشة أوصت الوزارة مسؤولي المدارس بالتعاون الجادّ فيما بينهم، واختيار المعلمين الأكفاء القادرين على تلبية أهدافها التربويّة. ولكن مع الأسف الشديد؛ فإنّ أغلب تلك المدارس العربيّة لم تطبّق هذه المناهج التعليميّة المقرّرة عليهم؛ لأنّ مسؤولي المدارس العربيّة في مالي على درجات متفاوتة في تطبيق المنهج الرسمي الحكومي؛ إذ منهم من يطبّق المنهج الحكومي بحذافيره بدون زيادة ولا نقصان، ومنهم من يطبّق بعضاً منه، بالإضافة إلى المنهج الخاص بمدرسته، ومنهم من لا يطبّق شيئاً منه؛ لاعتبارات عديدة لعلّ من أهمّها: تركيز بعض مسؤولي تلك المدارس على الالتزام الحرفي بالمناهج الدراسية المستوردة من بعض الدّول العربيّة، بل تلك المناهج التي تعلّموا عليها في المعاهد العربيّة، كالسعوديّة، ومصر، وليبيا وغيرها بغض النظر عن ملاءمتها للبيئة المحليّة، ومراعاتها لميول وقدرات الطلاب، وحاجاتهم.

تتمثل أبرز التحديات من جهة المعلمين في التعليم الإسلامي في مالي فيما يلي:

١ - ضعف الإعداد:

يعاني المعلمون في المدارس الإسلاميّة من ضعف الإعداد بشقيه التخصصي، والمهني، فهناك أعداد كبيرة منهم تعليمهم دون المستوى الجامعي، كما أن الجامعيين منهم لم يُعدّوا في كليات التربية أو معاهد إعداد المعلمين، إضافة إلى ضعف المستوى العلمي لدى كثير منهم. وصاحب القرار في تعيين المعلم وقبول مؤهله هو مدير المدرسة، وكثيراً ما يراعي اعتبارات لا صلة لها بتأهيل المعلم، يقول الأستاذ سفاتي لاسينا: «فلا تستغرب أن ترى مديراً لمدرسة ما يعين بعضاً من خريجي المدرسة الابتدائية أو الإعدادية لتولي مهمة التدريس

مقابل أجر زهيد» التخصص: نظرا لعدم وجود معايير وأدوات لاختيار المعلمين في المدارس الإسلامية فكثيرا ما يتولى المعلم غير المتخصص التدريس، فقد يتولى خريج اللغة العربية تدريس العلوم الشرعية، أو خريج الكليات الشرعية تدريس اللغة العربية، بل في بعض المدارس يتولى تدريس العلوم الشرعية أو اللغة العربية خريجو القانون والزراعة والإدارة وغيرها من التخصصات، وفي بعض المدارس التي تقدم مقررات في الرياضيات والعلوم قد يتولى تدريس ذلك بعض خريجي الكليات الشرعية:.

٢ - عدم إتاحة فرصة التدريب في أثناء الخدمة:

المعلم في المدارس الإسلامية في مالي نادرا ما تتاح له فرص التدريب أثناء الخدمة، وغاية مايتاح لبعضهم دورات عامة تنظمها بعض المؤسسات الدعوية ويغلب عليها الطابع التلقائي التقليدي، وقلما تعنى بالاتجاهات الحديثة أو تطوير الأداء الفعلي للمعلم.

٣ - ضعف الإعداد اللغوي:

النسبة العظمى من المعلمين في المدارس الإسلامية هم من تعد اللغة العربية لغة ثانية لهم، وكثير منهم تعلم اللغة في وقت متأخر من عمره، فضلا عن ضعف مستوى التعليم الذي تلقاه. وقد ظهر أثر ذلك على عدد من المعلمين في المدارس الإسلامية وكما تجد معلم اللغة العربية في المدارس الإسلامية لا يجيد التحدث باللغة العربية أو التعبير عن نفسه بصورة مفهومة، أو ليس لديه قدرة على فهم المتحدث باللغة العربية، أو قراءة نص لم يسبق أن درسه على يد شيخ أو معلم» وهذا الضعف اللغوي لدى المعلمين سيترك أثره على المتعلمين، ويزداد الأمر إذا أضيف لذلك ضعف امتلاكهم لمهارات التدريس.

٤ - ضعف الاستقرار الوظيفي:

نظرا لعوائد المالي الضعيف الذي يتلقاه المعلمون في هذه المدارس والذي لا تتناسب مع احتياجاتهم فكثير منهم يعاني من عدم الاستقرار الوظيفي، ولا يمتلك الدافع والحافز نحو العطاء والاستمرار في هذه المهنة، بل إن كثيرا منهم- «يرون أن التدريس وسيلة لقضاء فترة انتظار الحصول على منحة دراسية لمتابعة دراستهم في إحدى الدول العربية. وهذا يؤدي إلى كثرة انسحاب

المعلمين وتركهم لهذه المدارس التي لا تقدم لهم رواتب ملائمة، فضلا عن الضمان الاجتماعي والحقوق التقاعدية، وحالات الانسحاب وترك العمل ترتبط بالفرص التي تتاح له ومن ثم فهي كثيرا ما تحدث في أثناء العام الدراسي مما يربك المدارس وقد يضطرها للاستعانة بكفاءات أقل تأهيلا سدا للخلل أما الذين يبقون في سلك التعليم فضعف العوائد التي يتلقونها يؤدي بهم إلى غياب الطموح، والتقليل من قدرتهم على الارتقاء بأنفسهم وتطوير خبراتهم؛ فأحدهم لا يجد ما يشترى به كتابا أو مجلة، فضلا عن التعامل مع شبكة الإنترنت، أو الالتحاق ببرامج تأهيلية وتدريبية. وحين يقارن المعلم في المدارس الإسلامية نفسه بالمعلم الحكومي فالبون شاسع، ويصور أحد الباحثين معاناة معلم اللغة العربية في المدارس الحكومية فعلى الرغم من كونهم موظفين تابعين للدولة فإنهم لا يحسدون على حالتهم المهنية لأنهم مهمشون إداريا ومحرومون من الحقوق والامتيازات التي يحظى بها زملاؤهم الفرنسيون من ترقية وحقوق الأقدمية؛ فالتعليمات الرسمية والبلاغات الإدارية والمنشورات والقرارات الوزارية فرنسية في الأوراق، يضاف إليها ندوات ومحاضرات وأسبوعيات في التربية وعلم النفس وطرق التدريس.. فإذا ما لم يكن المعلم متقنا الفرنسية بدرجة تمكنه من الاستفادة من كل هذه والإسهام فيها بنصيب سيظل يعاني مشكلات اجتماعية نفسية تتلخص في الشعور بأنه مهمش، فكيف بمعلمي المدارس الإسلامية؟

التعليم العربي الإسلامي في أفريقيا: دونك الرابط: (<http://www.alukah.net/>)

ixzz3qYvobKfS#/60828/world_muslims/0

٥ - من جهة المتعلمين:

لقد أدى ضعف ارتباط مخرجات التعليم الإسلامي بسوق العمل، وضعف إمكانات هذا التعليم إلى أن يقبل على المدارس الإسلامية الطلاب ذوو الدافعية المنخفضة في الإنجاز، أو ممن ينتمون في الغالب إلى أسر فقيرة أو غير متعلمة يقول بعض المسؤولين أصبحت مدارسنا الإسلامية مأوى للأولاد من الأسر الفقيرة الذين لا يستطيعون سداد تكاليف الدراسة في المدارس العمومية،

وكذلك مأوى للأولاد المشاغبين العاصين لأمر أوليائهم» وجاء في دراسة بعض الباحثين (٩٥٪) من مديري المدارس أن هروب التلاميذ أحد مشكلات مدارسهم. وحين يعيش المتعلم في أجواء المدارس الإسلامية ويقارن واقعه بزملائه في المدارس العامة في المناهج والمعلمين والمباني المدرسية والنظام المدرسي فإنه يشعر في الغالب بالنظرة الدونية، ويرى أنه أقل حالا وشأنا من الآخرين مما يزيد من إهماله وضعف دافعيته.

التعليم العربي الإسلامي في أفريقيا: هذا هو الرابط:

ixzz3qZ4IJZwL#/60828/http://www.alukah.net/world_muslims/0 :

٦ - مشكلات الخريجين:

يعاني خريجو المدارس الإسلامية - وبالأخص المدارس التي تقتصر على تدريس العلوم العربية والإسلامية - من مشكلات ما بعد التخرج. وتتمثل أبرز هذه المشكلات فيما يلي:

- قلة الجهات التي تتيح لهم مواصلة التعليم، فمعظم جامعات الدول الإفريقية لا تقبل هؤلاء الخريجين، وليس أمام معظم الخريجين إلا الانتظار على أمل أن تتاح لأحدهم منحة دراسية في إحدى الدول العربية، وهذه المنح لا تستوعب إلا النذر اليسير من هؤلاء الخريجين - قلة فرص العمل المتاحة أمامهم فمعظم الوظائف المتاحة في المؤسسات والشركات تتطلب إتقان اللغة الفرنسية، كما تتطلب إتقان مهارات وقدرات لا توجد في الغالب لدى هؤلاء، ومن هنا يتجه هؤلاء للعمل في المدارس الإسلامية برواتب ضعيفة، أو يعملون في أعمال حرفية يتساوون فيها مع الأميين، بل ربما فاقهم الأميون في ذلك لطول خبرتهم في هذه الأعمال. ويشعر الأساتذة العاملون في ميدان التعليم الإسلامي بهذه المعاناة، فيقول عبدالرحمن كوني: «كل صباح تموج الشوارع بتلاميذ المدارس القرآنية يذهبون ويعودون، ونتساءل ما مصير هؤلاء الشباب الذين يقفون على أعتاب المستقبل؟ وماذا يكون وضعهم الاجتماعي بعد بضع سنوات» ومن هنا لجأت بعض المدارس إلى النظام المزدوج الذي يدرس المنهجين الشرعي والرسمي - وسبق الحديث عن ذلك -، لكن النظام له سلبيات أخرى تتمثل في

ضعف الخريج في أحد المجالين وفي صعوبة تمويله، كما أن القائمين على هذه المدارس يضطرون لأوضاع كثيرة غير مقنعة لهم، ولجأت بعض المدارس إلى إضافة اللغة الفرنسية أو الإنجليزية، وإضافة بعض المواد من المنهج الحكومي إلا أن مستوى تدريس هذه المقررات وضعف إمكانات المدارس حال دون تحقيق ذلك لأهدافه. التعليم العربي الإسلامي في أفريقيا الرابطة،

ixzz3qZ7g9zeR#/60828/http://www.alukah.net/world_muslims/0 :

بعض الحلول المقترحة لمواجهة تلك التحديات:

بعد ذكر معوقات التعليم العربي الإسلامي في مالي من الأهمية بمكان اقتراح بعض الحلول:

١- مقترحات متعلقة بالمناهج:

أ - تشكيل لجان علمية متخصصة للنظر في إعداد مناهج موحدة للمدارس العربية الإسلامية، تراعى فيها أهداف - المنهج ومحتواه، حيث يكون مصدره الشرع الحنيف، كما يراعى ملاءمتها للبيئة المحلية، ويراعى فيها إمكان توحيد الشهادات والامتحانات، خصوصاً في نهاية المرحلة الثانوية.

ب - السعي إلى تنويع المسارات في التعليم العربي الإسلامي؛ بإبقاء المدارس العربية الإسلامية أو بعضها لتدريس علوم الشريعة، وإدخال شيء من التعليم المهني والتقني " لتوفير سبل كسب العيش، وإنشاء مدارس تجمع بين تعليم العلوم الشرعية والعلمية، ويراعى فيها توافق المواد العلمية للشريعة بوصفها مصدر القيم.

مقترحات متعلقة بالمعلمين والمشرفين التربويين:

أ - الدقة في اختيار المعلم صاحب الرسالة، بحيث يكون من ذوي الكفاية العلمية والخبرة العملية، ليكون تأثيره أكثر وأنفع.

ب - إقامة دورات تدريبية لدارسي الدراسات الإسلامية واللغة العربية ممن هم بحاجة إلى ذلك في بلدانهم لتأهيلهم.

ج - السعي عن طريق المنظمات وروابط الخريجين والوزارات لدى الحكومة لاستيعاب خريجي الجامعات العربية والإسلامية في وظائف التعليم

العام، ومساواتهم بغيرهم في السلم الوظيفي.
د - المطالبة بإدراج مفتشي التعليم العربي الإسلامي في سلك المفتشين بالوزارات الوطنية طبقاً لشهاداتهم (مثل حالة النيجر).

مقترحات متعلقة بالطلاب:

هـ - إنشاء الجمعيات الثقافية والعلمية لصقل المواهب في حدود الشريعة.
و - التوسع في المنح الدراسية للطلاب المسلمين في كل التخصصات في المعاهد والجامعات والدراسات العليا، مع مراعاة التوزيع الجيد للمناطق داخل الدولة الواحدة، والاهتمام بهم تعليمياً وتربياً. حتى يسدوا حاجة التعليم للكفاية العلمية المؤهلة الصالحة (يعقوب ص ٦ (٢٠٠٦)

نتائج الدراسة:

من أهم النتائج:

- ١- أن مناهج التعليم الإسلامي النظامي للمراحل الثلاث في مالي ليست لها أهداف واضحة ومحددة.
- ٢- أن محتوى المنهج يهتم بالقيم الإسلامية والاجتماعية.
- ٣- أن تقوية اللغة الفرنسية في المنهج تفتح فرص العمل أمام التلاميذ.
- ٤- أن أكثر المعلمين في المرحلة الابتدائية لم يتلقوا تدريباً تربوياً، ولم يجدوا كذلك فرصاً للتدريب أثناء الخدمة.
- ٥- أن المعلمين يعانون من ضعف المرتبات؛ ولذلك فهم غير راضين عن مهنة التدريس.
- ٦- أن المدارس لا تتمتع بإشراف منظم، لقصور الموجهين عن القيام بواجبهم.
- ٧- أن محتوى التعليم الإسلامي النظامي يحتاج إلى التقويم والتطوير.
- ٨- أن دعم جمهورية مالي، والدول العربية للتعليم الإسلامي النظامي غير كاف لحل مايعانيه هذا التعليم.
- ٩- لم يكن الماليون يعرفون ثنائية التعليم، بل كان هناك تعليم واحد، هو التعليم الإسلامي، وبمجيء الاستعمار أصبح هناك ما يسمى بثنائية التعليم، الأول إسلامي في طبيعته، والثاني علماني.

١٠- لقد أثر النظام التعليمي الغربي العلماني على حياة المالين عامة، وعلى المسلمين خاصة، حيث ترك فيهم تخالفا فكريا، وعقليا، وثقافيا وصناعيا، لأن التعليم الذي قدمه الاستعمار الفرنسي للمجتمع الإفريقي - بما فيه مالي - لم يتجاوز في بدايته تعليم القراءة والكتابة، ولم يكن مراعيًا لحياة المالين وبيئاتهم، بل كان مرتبطًا بحاجات المستعمرين.

التوصيات:

- ١- ينبغي أن يضع أصحاب المدارس الأهلية نصب أعينهم حين يسجلون أسماء الأطفال أن عليهم واجبات نحوهم، بأن يوفر لهم التخصيص الذي يميلون إليه.
- ٢- إعداد كتب مدرسية موحدة على أيدي الأساتذة المختصين التربويين من أبناء الدولة، وتحديدًا في المناهج.
- ٣- إقامة الدورات التربوية التدريبية في الإجازات الصيفية في جميع الأقاليم، والعاصمة، وذلك بتضافر الجهود بين أصحاب المدارس، وبالتعاون مع التربويين الموجودين في الدولة، ومع الجهات الخارجية (المؤسسات، والمنظمات...).
- ٤- اشتراط شهادة المشاركة في دورة تدريبية واحدة على الأقل في قبول المرشح للتدريس.
- ٥- الاعتناء بدراسة اللغة الفرنسية، ووضع برنامج جيد لها، واتخاذها لغة تدريس، المواد العلمية، في المرحلة الثانوية.
- ٦- توجيه التلاميذ المتخرجين من ثانويات المدارس العربية الإسلامية إلى جامعات الوطن حسب تخصصاتهم: أي: خريجي قسم الدراسات الإسلامية واللغة العربية يتوجهون إلى كلية اللغة والآداب، وخريجي قسم العلوم والرياضيات يتوجهون إلى كليات العلوم (الطب والهندسة).
- ٧- ضرورة إيجاد تنسيق قوي بين المدارس العربية الإسلامية فيما بينها.
- ٨- ضرورة إيجاد تنسيق قوي أيضا بين المدارس العربية الإسلامية وبين الحكومية في مالي.

٩- ضرورة التكوين الذاتي، والمشاركة في دورات تكوين القيادات الدعوية والتعليمية، ليكون المدير أو مسؤول المدرسة مطلعاً على الأساليب التربوية والقيادية الجديدة، فيعمل على تطوير مدرسته وفق متطلبات هذه الدورات التدريبية الهامة.

١٠- السعي إلى البحث عن الكيف لا الكم، أي: أن تخرج المدارس الإسلامية طلبة متفوقين، أفضل من أن تخرج كما هائلاً من الطلبة الذين ليس لديهم مستوى تعليمي، ويكون ذلك بما يلي:
أ - البحث عن أساتذة أكفاء وبرواتب كافية.

ب - أن تكتفي إدارة المدرسة بالابتدائية فقط إن كانت إمكاناتها في حدود تشغيل المرحلة الابتدائية فقط، وهكذا المرحلة المتوسطة، وكذا الثانوية؛ لأن مشكلة كثير من المدارس أساسها أنها تفتح المرحلة المتوسطة أو الثانوية، مع أن إمكاناتها المادية لا تكفي حتى على تشغيل كامل المرحلة الابتدائية.

المصادر والمراجع:

- ١ - كجيري، عبدالقادر بن تيجان (٢٠١٤): تأثير المناهج الدراسية في المدارس العربية الإسلامية في جمهورية «مالي»، رسالة مقدمة لنيل درجة (الماجستير) في التربية: تخصص مناهج وطرق التدريس، ماليزيا، الجامعة العالمية، العام الجامعي (٢٠١٤) (رسالة منشورة)
- ٢ - تراورى، عثمان صالح (١٩٩٩م): وضعية المدارس العربية الإسلامية في جمهورية مالي؛ بحث تكميلي لمتطلبات الدبلوم العالي في التربية، من المعهد العالي للتربية وتكوين الأساتذة بالجامعة الإسلامية بالنيجر العام الجامعي (١٩٩٩م) (بماكو: رسالة غير منشورة)
- ٣ - سنكاري، عيسى إسحاق (٢٠٠٩): تعدد المناهج الدراسية وانعكاسها على الوحدة الفكرية في جمهورية «مالي»، رسالة دكتوراه غير منشورة قسم المناهج والتقنيات التربوية، كلية التربية، جامعة إفريقيا العالمية الخرطوم السودان.
- ٤ - سيسي، أبوبكر الصديق (٢٠١٠): مشكلات منهج التعليم الإسلامي النظامي في «مالي»، رسالة دكتوراه غير منشورة قسم المناهج والتقنيات التربوية، كلية التربية، جامعة إفريقيا العالمية الخرطوم السودان.
- ٥ - سيسي، عبدالرحمن عبدالله (٢٠٠٧): نظام التعليم العربي الأهلي في «مالي»، (بحث منشور)
- ٦ - التعليم العربي الإسلامي في أفريقيا: _ <http://www.alukah.net/world> ixzz3qZ7g9zeR#/60828/muslims/0 تم زيارة الموقع بتاريخ 1439/1/22 يعقوب، علي (٢٠١٥م): معوقات التعليم العربي الإسلامي في غرب إفريقيا: الأسباب وسبل العلاج (بحث منشور) جماعة من الأساتذة
- ٨- المتخصصون (٢٠٠٧م) الجغرافيا للصف التاسع (بماكو: Edition tropic، ط١).
- ٩- جماعة من الأساتذة المتخصصين، (٢٠٠٧م) التاريخ القومي للصف التاسع، (بماكو: Edition tropic، ط١).